مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: المواقف الدولية من التغير في الدول العربية قرأة تحليلية في مواقف (الولايات المتحدة – الأتحاد الاوروبي – روسيا)
اسم الكاتب: أ.م.د. فايق حسن الشجيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/229
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المواقف الدولية من التغير في الدول العربية قرأة تحليلية في مواقف

(الولايات المتحدة ــ الاتحاد الأوربي ــ روسيا)

د.فايق حسن الشجيري

أولا: مقدمة

مثل الفراغ الذي عانته المنطقة العربية ، بسبب غياب مشروع ديمقراطي يمكن إن يعمم على صعيد المنطقة العربية ،فرصة سانحة للقوى الدولية التي تمتلك مصالح إستراتيجية لتقديم مشاريع تصفها هذه القوى إنها ذو طابع (إصلاحي) للمنطقة العربية التي تعاني من الأنظمة التسلطية وهذه الأخيرة ما برحت تتمتع بدعم هذه القوى الدولية المطالبة بالتغير. انطلاقا من فكرة مؤداه :إن الأخذ بالأنظمة الرئاسية وهيمنة الحزب الواحد سيقود هذه الدول التي لازالت في طور النمو إلى الاستقرار السياسي الذي يكفل إيجاد البيئة المستقرة المهيأة لدعم النمو(المنشود).في حين إن التعددية من الممكن إن تفضي إلى الفوضى بسبب الصراع على السلطة بين الأحزاب،لان التعددية تعني (الفرقة والتنافر) وفق رأي هذه الأنظمة ، وهذا الدعم الدولي نجحت في استثماره الأنظمة التسلطية في تحقيق أهم أهدافها وهو الاستمرار في الحكم وإقصاء المعارضة السياسية .متجاوزة بذلك هدف تحقيق النمو الذي أصبح من الأهداف المتناسية بالنسبة للسلطة الحاكمة. غير إن فشل العديد من الأنظمة التسلطية في بلدان المشرق العربي بمعالجة المشكلات الوطنية الأساسية أدى إلى تأكل تدريجي لشرعيتها وفقدانها لمرتكزات الحكم الأمر الذي أدى إلى مزيد من السخط الجماهيري المتطلع للتغير الديمقراطي الذي قوبل بالقمع المباشر في أحيان كثيرة، وهكذا فقد تعرضت فلسفة الأحادية التسلطية إلى انتكاسة وأثبتت إن أمور ومتطلبات الحياة هي من التعقيد والتشابك بما يستحيل معه أن يمتلك طرفاً واحداً الحقيقة كلها . كذلك فإن سيطرة الرأي الواحد تنطوي على الخطر والجمود وإفقار للإبداع . مع هذه القناعات التي تزامنت مع الدور الجديد للأمم المتحدة حيث أسهمت بحل بعض الصراعات مثل : كمبوديا . موزنبيق . جنوب أفريقيا . واقتران هذا الحل بإقامة أنظمة ديمقراطية في هذه الدول بإشراف الأمم المتحدة المباشر . ولقد تبنت مؤتمرات القمة التي عقدتها الجمعية العامة في التسعينات " الديمقراطية التعددية وربطت بينها وبين حقوق الإنسان والتنمية لتحقيق السلم والأمن الدوليين . . . وهكذا

أصبح للمنظمة الدولية رأياً في شكل الحكومة الأمثل" . وهو أمر مخالف لمبدأ حق الدولة في اختيار شكل نظامها السياسي الذي ضمنه ميثاق الأمم المتحدة . إذ يعكس هذا الدور الجديد للمنظمة الهيمنة الأمريكية التي نصبت نفسها راعية للديمقراطية . وحتى تكتمل بنية النظام الدولي نجد إن المؤسسات الاقتصادية الدولية قد مارست دورا مكملاً لدور الأمم المتحدة " البنك وصندوق النقد الدوليين ". بربط تقديم القروض للدول النامية وإعادة جدولة الديون بعملية إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي الداعي إلى الانفتاح الذي يشكل الدعامة الثانية لمشروع الرأسمالية العالمي فبدون انفتاح اقتصادي لا انفتاح سياسي والعكس صحيح .

في إطار هذه المتغيرات ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن استحداث العديد من محركات التغير التي اخذ بعضها طابعا دوليا ، أضحى يؤثر في استقرارية المنطقة العربية ،وذلك بسبب نقطة الاختلاف الأساس بين هذه المحركات ألا وهي إن كل من هذه المحركات ينطلق من شبكة مصالح مرتبطة بدول التغير يحاول تحقيقها من خلال تطبيق التعددية السياسية التي ينادي بها ، وفي إطار تعدد محركات التغير الدولية سوف تركز الدراسة على ثلاثة محركات هما المشروع الأمريكي كون الولايات المتحدة الأمريكية تمثل القوة العالمية وقائدة الليبرالية الرأسمالية والطرح الآخر هو المحرك الأوربي ، والدور الروسي والموقف العربي من هذه الادوار، ومن ثم الخاتمة التي تضمنت مجموعة استنتاجات.

ثانيا:أهمية المنطقة العربية للقوى الدولية

تأتي أهمية المنطقة العربية بالنسبة للقوى الدولية، مركزةً على فرضية مفادها إن الدول العربية غير ديمقراطية على العكس من تركيا و(إسرائيل) ، إذ يأتي هذا الطرح في إطار النماذج الجاهزة التي يقدمها الغرب . فالغرب قد اخرج العرب من التاريخ " فعد وجود العرب في مرحلة الشيخوخة وخارج التاريخ أو على هامشه ، لذا فقبول العرب أو عدمه لن يغير من الحقيقة التي يمليها الغرب على تشكل الحضارة الكونية "[1].

[1] نقلاً عن أحمد الموصلي ، " جدليات الشورى والديمقراطية " ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، آذار 2001) ، ص24 .

إذاً الغرب همش العرب وأخذ يضع لهم النماذج الجاهزة ومن هذه النماذج : مشروع الشرق الأوسط (الكبير) الذي تقدمت به الولايات المتحدة (للإصلاح الديمقراطي) ، وقبل التطرق إلى مضامين هذا المشروع ، سنبين أهمية المنطقة العربية بالنسبة للقوى الدولية لمعرفة لماذا قدم هذا المشروع للشرق الأوسط :[2] في البداية تنبع أهمية الشرق الأوسط من منظور جيواستراتيجي ، إذ تعد المنطقة جسراً للإستراتيجية العالمية ، فهي تلعب دوراً مهماً في التجارة العالمية ونشر القوات الأمريكية في المنطقة العربية جزء أساس من الانتشار الدولي ، وازدادت أهمية المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة خاصة بالنسبة لإستراتيجية المحيطين التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية . إذ تحقق هدفها الإستراتيجي من خلال توسيع حلف شمال الأطلسي إلى الشرق في منطقة المحيط الأطلسي الأوربي ، وتحقيق هدفها الاستراتيجي في منطقة آسيا الباسفيك بواسطة معاهدة الأمن اليابانية . الأمريكية وسياسة الدفاع الأمريكية . اليابانية وإقامة نظام الدرع الصاروخي في سبيل المحافظة على مكانتها كقوى عظمى وحيدة في العالم ومنطقة الشرق الأوسط هي نقطة الوصل لإستراتيجية المحيطين الأمريكية العالمية . بمعنى إن أي قوى دولية تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة تحتاج إلى كسر حلقة الوصل بين إستراتيجية المحيطين الأمريكية ، وهذا يتطلب ان يكون لها موطأ قدم في المنطقة العربية إما من منظور جيوبوليتيكي ، أصبحت منطقة الشرق الأوسط تجربة ونموذجاً في مسعى الولايات المتحدة لإقامة نظام أمريكي عالمي جديد . كون منطقة الشرق الأوسط مهمة للغاية لأن خط النقل الجوي الرئيس يمر بها وهي تتحكم بخمسة عقد للمواصلات البحرية وهي : مضيق جبل طارق . مضيق صقلية . قناة السويس . مضيق باب المندب . مضيق هرمز ، فالشرق الأوسط يحتل الأهمية الجيوبوليتيكية الأولى في العالم . ويتمركز فيه أهم مخزون للبترول العالمي و من يسيطر عليه يسيطر على عملية النمو السياسي والاقتصادي العالمي [3].

---

[2] دانغ جينغ ليه ، " المشكلة العراقية في اطار العلاقات الدولية " .

Www.Yahoo.Com.

[3] خليل ابراهيم العزاوي وفؤاد عوني ، " النظام الاقتصادي الشرق أوسطي : الأهداف ـ السيناريو ـ التصورات " ، مجلة دراسات الشرق الاوسط ، (الجامعة المستنصرية ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، العدد(2) ، تشرين الثاني 1996) ، ص ص 37 - 39 .

إذاً تهدف مشاريع التغير الدولية إلى التحكم في هذه المنطقة ، عبر إحداث تحولات شاملة في طبيعة أنظمة الحكم القائمة وفي نوعية الخطاب السياسي ، وفي منظومة الدول العربية البينية ، وأيضاً تحولات شاملة في طبيعة علاقاتها بالقوى الدولية ومحاولة إخراج المنطقة من الاحتكار الأمريكي . كما يشمل التغير الجذري نوعاً من إعادة فك وتركيب الخرائط السياسية . الجغرافية للمنطقة (إي تذويب الهوية العربية في إطار جغرافي متسع يضم دولاً غير عربية) وزوال دول أو تقليصها جغرافياً وإقامة دول جديدة على أقاليم مستقطعة من هذا الكيان أو ذاك بحسب الحاجة مثل (إسرائيل) وفلسطين ، وهذا الفك وإعادة التركيب على افتراض انه سيجري دون مقاومة تذكر في المنطقة [4]، ويتطلب آليات شاملة تجمع ما بين السياسي ـ الاقتصادي وبين العسكري والإعلامي والتربوي ، أو ما يتعلق بالنشأة الاجتماعية للأجيال القديمة والجديدة على السواء ، ومثل هذه المهمة بافتراض أنها محل "إجماع" من شعوب المنطقة وإنها ستتم سلمياً ستكون بحاجة إلى عقد من السنين كي تظهر نتائجها[5]. يمكن تحقيق هذا الهدف في مجتمعات تعاني الكساد وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض متوسط الدخل. إما عن توقيت طرح المشروع فهو يتعلق باستعجال الأمريكان ومنافسيهم من القوى الدولية لتثبيت الواقع الجديد السياسي في مواجهة القوى المعارضة للولايات المتحدة .

ثالثا :المشروع الأمريكي (القوة الذكية)

يأتي هذا المشروع في إطار السعي لتثبيت الدور المركزي للولايات المتحدة في الواقع السياسي الجديد للمنطقة العربية . واصفةً هذا المشروع بتطبيق القوة الذكية عبر استخدام الصدمة والترويع باحتلال أفغانستان واحتلال العراق ،ومن ثم توظيف القوة الناعمة لإحداث تغير سياسي في المنطقة عبر مشروعها (الإصلاحي) الشرق الأوسط الكبير رافعة له ثلاثة شعارات : الحرب ضد الإرهاب ، نزع أسلحة الدمار الشامل ، وإحداث (إصلاح) ديمقراطي في المنطقة[6]. وتحقيق هذه

---

[4] ثامر كامل محمد ، آفاق استراتيجية ، ط1 ، (عمان : مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، التاريخ بلا) ، ص180 .

[5] حسن ابو طالب ، " الشرق الأوسط : آليات التغيير الديمقراطي

Www.Yahoo.Com

[6] انظر عبدالاله بلقزيز ، " الاصلاح السياسي في الوطن العربي " ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(304) ، 2004) ص ص 85 - 86 .

الشعارات التي تعبر عن أهداف للمشروع الأمريكي يمر عبر جملة آليات عبر عنها "وليام بيرنز" مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى في خطاب له في مركز دراسات الإسلام والديمقراطية الذي انعقد في واشنطن من 16 . 18 مايو/ايار 2003 بعنوان " لماذا الديمقراطية ؟ ولماذا الآن ؟" :[7]

ـ" سيكون على الدول العربية أن توسع الحيز المعطى لمؤسسات مجتمع مدني مستقل ، وسائل إعلام مستقلة ، والمنظمات النسائية والكيانات الأخرى كي تقوم بالتنظيم وممارسة عملها بنشاط . إن هذه الإجراءات لا تجعل حياة المسئول الحكومي أسهل دائماً ، ولكنها جزء حاسم من اي ديمقراطية ".

ـ إن تقوم الدول العربية بتحسين ممارسات الحكم الأساسية لديها وهذا يعني خفض الفساد والمحسوبية والاستجابة بصورة أفضل للمطالب اليومية التي يضعها المواطنون على عاتق حكوماتهم . وثمة مهمة رئيسية هي العمل باتجاه حكم القانون ، عن طريق أنظمة قضائية أكثر فاعلية ومستقلة وقوات شرطة وسجون أكثر قانونية وإنسانية .

ـ على الحكام العرب جعل الانتخابات أكثر شمولية ونزاهة ، وإعطاء مزيد من السلطة لتلك المؤسسات التي يتم اختيار أعضاؤها بانتخابات علنية كالعديد من البرلمانات التي تكتسب الآن مصداقية وسلطة في جميع أنحاء المنطقة . فبدون انتخابات حرة ونزيهة لا يستطيع بلد ان يسمي نفسه ديمقراطياً [8].

وتسعى الولايات المتحدة عبر هذه الآليات تحقيق أهداف مشروعها في التغير الذي تصفه بـ (الإصلاحي) باستخدام القوة الأمريكية مع إحساس بالهدف والمنظورية فضلاً عن التواضع . أي تأييد التغير الديمقراطي في إطار إستراتيجية أوسع للتحديث السياسي والاقتصادي ، و(السلام) مع((إسرائيل)) ، وعراق جديد . ويمكننا فهم الصلات بين هذه القضايا وما هو مهم للمصالح الأمريكية على مدى سنين عديدة قادمة عبر استقراء وتحليل تصريح "كولن باول" فقد أكد " . . . إن الحملة العسكرية على العراق سوف تتيح للولايات المتحدة الأمريكية إجراء

---

[7] نقلاً عن مكتب الإعلام الخارجي لوزارة الخارجية الأمريكية ، مصدر سيق ذكره ، ص1 .

[8] عبد الله بلقزيز ، " تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة " ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(203) ، 1996) ، ص15 .

تغييرات جذرية في الشرق الأوسط وحل المشكلة الفلسطينية وتأمين المصالح الأمريكية على المدى البعيد"([9]) .

نجد إن بدايات تحقيق هذا المشروع حاولت الإطلال من الدائرة العربية الأضعف فلسطين المحتلة ، لإحداث تجربة صغيرة في المختبر الفلسطيني المصغر تعمم على صعيد الوطن العربي ، وخاصة بلدان المركز : العراق . مصر . سوريا. بعد فشل هذه التجربة حاولت الولايات المتحدة الإطلال بمشروعها عبر مدخل جديد وبأسلوب يمتاز بالضغط العسكري المباشر فقد ادخل احتلال العراق فكرة التغير السياسي في المنطقة طوراً جديداً سمته تكثيف الضغوط المباشرة على الدول الرئيسية في المنطقة العربية لإجراء (اصطلاحات) في أنظمتها السياسية[10] ، لذلك يشكل احتلال العراق محور مشروع (الإصلاح) الأمريكي . الذي لا يمكن تمريره دون التغير السياسي في العراق . محققةً بذلك نقلة نوعية في طرح مشروعها (الإصلاحي) عبر الانتقال من المختبر الفلسطيني المصغر إلى المختبر العراقي الكبير مستندة إلى فكرة أساسية مفادها : متى ما أمكن للولايات المتحدة هدم نظام كان قوياً إلى عهد قريب ، ويخشى جانبه في المنطقة ، ثم استيلاد نظام سياسي جديد تماماً بنخب سياسية جديدة ، واجتراح صيغة حكم مختلفة عن ذي قبل وقابل للحياة ولو بالتغذية ولرعايا الخارجيتين أمكن لها أن تأتي بالعروش الأخيرة صاغرة أو متوسلة بقاءً مشروطاً[11] .

أي أن الإدارة الأمريكية تراهن على قوة الدفع السياسية التي أطلقها احتلال العراق وحالة الخوف التي دبت في أوساط النخب الحاكمة العربية في أعقاب ذلك ،فضلا عن تحريك القوى الشعبية لاستكمال مهمة الإطباق على مصائر الدول العربية ، محققةً بذلك الهدف المركزي لمشروع (الإصلاح) الأمريكي ومؤكدة تفوق الولايات المتحدة العالمي الذي أعلن عنه بوش في

([9]) نعوم شومسكي ، اعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية ، ط2 (بيروت : مركز در اسات الوحدة العربية ، 1998) ، ص401 .

([10]) اسماعيل الشطي ، " خطوط عامة لمقترح الاعلان العربي للديمقراطية والاصلاح " ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران 2004) ، ص105 .

([11]) عبدالاله بلقزيز ،" تحديات اقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة " ،مصدر سبق ذكره، ص88 .

احتفال البحرية الأمريكية في فلوريدا يوم 13 ديسمبر/كانون الاول 2003 بقوله : "نرغب بأن نكون دولة فوق الجميع"[12].

وحتى تكون الولايات المتحدة دولة فوق الجميع فإنها تسعى عبر مشروعها للتغير الذي تصفه بـــ(الإصلاحي) تحقيق جملة أهداف فرعية فضلاً عن هدفها المركزي بالسيطرة على المنطقة العربية :

- هدف عقيدي وهو تنصيب (إسرائيل) كقوة إقليمية كبرى في المنطقة عبر احتلال العراق وإضعاف مصر وتفتيت سوريا من خلال جرها إلى صراعات داخلية الذي يمثل اكبر قوة في المنطقة والذي نجح في إيجاد حالة جديدة من التوتر في الخلافات العربية فضلا عن انه نجح إلى حدٍ ما في هز الاستقرار الهش القائم في العديد من الأنظمة العربية [13]، وفي المحصلة قاد إلى مزيد من الضعف العربي وبنفس الوقت جاعلاً ميزان القوى في المنطقة يميل لصالح (إسرائيل) بفرض تسوية على العرب يقبلونها كارهين . إذ ترى كل من الولايات المتحدة و(إسرائيل) في هذا الهدف بعداً عقيدياً وهو أمر يؤكده المستشرق البريطاني "برنارد لويس" " إن علاقة التحالف القائمة بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) من الخطأ النظر إليها على إنها مجرد علاقة تحالف استراتيجي بل هي علاقة عاطفية وأيديولوجية في المقام الأول"[14].
- الهدف الثاني أعلن عنه الرئيس الأمريكي بوش في خطابه في 24 يونيو/حزيران 2002 ، والذي أعلن فيه تصوره لقيام دولة فلسطينية منزوعة السيادة عام 2005 . بعد أن يقوم الفلسطينيون بتنفيذ التزاماتهم مثل وقف الانتفاضة تماماً ، والتي تعني العنف الفلسطيني في الرؤية الأمريكية وتغيير قياداتهم الراهنة ، واختيار قيادة تصل بأسلوب ديمقراطي تتوافق مع الأفكار الصهيونية والأمريكية بشأن التسوية. التي تقر بوجود دولة (إسرائيل) بجوارها دولة فلسطينية ليست سوى دولة مؤقتة أو مرحلية وعليها أن تتفاوض

([12]) نقلاً عن حسن الرشيدي ، " العراق . . . ودورة الاستعمار الغد الأمريكي في بلاد الرافدين Www.yahoo.Com.

([13]) انظر عبد الإله بلقزيز ، " الإصلاح السياسي في الوطن العربي " ، مصدر سبق ذكره ص 82 .

([14]) المصدر نفسه ،ص83.

لاحقاً حول القضايا الشائكة ، كالحدود والقدس والمياه .غير إن هذه الدولة منزوعة السيادة لم تتحقق إلى ألان.

- إجراء تغييرات أساسية على دول المنطقة تمس طبيعة تكوين المجتمعات وخصائصها ومعتقداتها عبر تغيير المناهج التعليمية وخاصة الدينية ، وبما يجعل هذه المناهج منصبة على العبادات اليومية ، والابتعاد عن المفاهيم المتعلقة بالسياسة والحكم ، وكل ماله صلة بالجهاد أو على العاقل إعادة تأويله بما يتناسب مع الفهم الأمريكي ، وأيضا تغيير السياسات الإعلامية للدول العربية لغرض إبراز منظومة قيم فكرية نابعة من الحياة الأمريكية نفسها أو غير متصادمة معها ، عبر التركيز على مفاهيم مثل التسامح وقبول الآخر ، ورفض ما يراه الأمريكيون معاداة للسامية([15]) ، والذي يعني عدم نقد ما له صلة بالصهيونية و(إسرائيل) ؛ على اعتبار إن الإرهاب المعادي للولايات المتحدة و(إسرائيل) ولد ونما في رحم الثقافة العربية الإسلامية التي تحتاج إلى استئصال وإعادة تأهيل[16].
- فضلا عن هدف اقتصادي يتيح للولايات المتحدة الهيمنة على الاقتصاد العالمي عبر التحكم بالثروات النفطية للخليج العربي وإخضاعها لسيطرة أمريكية شاملة ، ومن ثم التحكم في أهم مصدر حيوي للطاقة والصناعة في العالم . ولعلنا نلاحظ إن الهدف الأساسي بالتحديد هو السيطرة على بورصة النفط . وهذه السيطرة تجعل الولايات المتحدة قادرة على تحقيق الأرباح على حساب الاقتصاديات الأوربية واليابانية تحديداً ، لذلك نلاحظ اعتراض المندوب الأمريكي في مجلس الأمن على عبارة " حق الشعب العراقي في موارده النفطية " واستبدالها " بحق الشعب العراقي في الاستفادة من استثمار تلك الموارد النفطية "[17].

([15]) تير كايا انايوف ، " إصلاح الأمم المتحدة بعض التغييرات الهيكلية المتعلقة بالديمقراطيات الدولية " ، مجلة دراسات سياسية ، (بغداد : بيت الحكمة ، العدد(7) ، السنة (3) ، 2001) ، ص ص 34 ، 38 .

([16]) عبد الإله بلقزيز ، " الإصلاح السياسي في الوطن العربي " ،مصدر سبق ذكره ، ص86 .

([17]) شامل حبيب النجمي ، الإستراتيجية الامركية الجديدة في الشرق الأوسط بعد عام 2008 ، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2009 ، ص 82 .

أعادة ترتيب الأوضاع السياسية ورسم الخريطة السياسية الجديدة للمنطقة وهو الهدف الأساسي للمشروع الأمريكي والذي دشن بالحرب على العراق . وأكده بوش في خطاب له في معهد " أمريكان انتربرايز" بقوله :" إن تغيير النظام في العراق سيفتح المجال أمام تغييرات ايجابية في كل منطقة الشرق الأوسط " ويوضح بوش ذلك في الخطاب نفسه بقوله "[18] إن قيام نظام جديد في العراق سيستخدم كمثال مهم جداً للحرية يلهم البلدان الأخرى في المنطقة " هذا الطرح الأمريكي للتغير يختلف مع المشروع الأوربي.

رابعا: الاتحاد الأوربي (نظرية الانفتاح والتكامل).

يطرح الأوربيون مشروعا مغايرا للتغير في المنطقة العربية وهذا الطرح انطلق من فكرة "يوشكا فشر" وزير الخارجية الألماني مبادرة إصلاح ديمقراطي جديدة أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية حول الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط التي تطورت إلى مشروع فرنسي ألماني مشترك ، قدم إلى مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوربي في بروكسل يوم إعلان "**رامسفيلد والسيناتور ريتشارد لوجا رد**" رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي لمبادرة أمريكية في مؤتمر ميونخ . وتستند كلا المبادرتين إلى تقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في الوطن العربي ويتطرق فشر إلى الاختلاف بين المبادرتين فيقول : " إن الديمقراطية جزء من الحداثة دون أدنى شك وعندما ننظر للاقتصاد العالمي نجد إن الدول التي نجحت في تحديث اقتصادياتها هي نفسها التي تتقدم إلى أمام ، وهناك تقرير رائع للأمم المتحدة يحلل الوضع القائم في المنطقة العربية ، ويرصد أوجه النقص وإمكانيات معالجتها ، وإذا انطلقنا من هذا التقرير فسنعرف ما يجب علينا عمله ، لكن يجب أن يعمل الغرب بشكل مشترك "[19].

([18]) نفلا عن مكتب برامج الإعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الأمريكية ، " التغيير الديمقراطي والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط " ،

Www.Yahoo,Com,

([19]) محمد سامي ، الحرب الأمريكية على العراق : الغرق في دوامة العنف ،ط1 ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، 2010 ، ص 48 .

وقد اتفق الأوربيون على العمل المشترك في الشرق الأوسط بالفعل عبر المشروع الفرنسي . الألماني ، ويبقى تطوير إستراتيجية مشتركة مع الأمريكيين ، ثم التوجه إلى العمل المشترك في المنطقة نفسها إذ يشير وزير الخارجية الألماني إلى أهمية العمل في المنطقة بقوله : " إن المرء لا يستطيع فرض الديمقراطية من الخارج ، لكن يجب تطويرها بتأنٍ وصبر من خلال تعزيز القوى الديمقراطية . وهذه عملية طويلة ويجب أن تأتي من الداخل عبر منافسات وجدلٍ قاسٍ . واني مقتنع بأن قضية التحديث ستكون ذات أهمية حاسمة خلال هذا القرن ومن ثم ستكون الديمقراطية جزءً لا يتجزأ منها ، كما إني لا اعتقد إن مكافحة الإرهاب ستكون ناجحة إذا تم حصرها في الخيارات العسكرية ، بل يجب أن تتوافر آفاق لتطوير ونمو رأي تحديث "[20].

من خلال التصريح السابق يمكن معرفة نقاط الاختلاف الأساسية بين الطرحين الأمريكي والأوربي : أوربا ترى المعادلة مكونة من ثلاثة عناصر هي ؛ التحديث ، الديمقراطية ، فالأمن . في حين تراها الولايات المتحدة مكونة من عنصرين اثنين هما : الديمقراطية ، ومكافحة الإرهاب . فضلاً عن اختلاف أساسي يتجلى في التقاطع الإستراتيجي فالأمريكيون يوسعون دائرة التغير لتشمل الشرق الأوسط الكبير الذي يضم شمال أفريقيا لاحتواء أوربا عموماً ولقمع مطالبة الاتحاد الأوربي المزمنة بإنشاء القوة الأوربية للتدخل السريع . هذا التقاطع الإستراتيجي لاختلاف الرؤى بين أوربا والولايات المتحدة يبين وجود تنافس على اقتسام مناطق النفوذ وليس مجرد اختلاف تكتيكي ، وهو تنافس يمكن أن يعيق التحالف الأورو ـ أمريكي غير إن هناك نقطة تقارب في الطرح لكلا المشروعين وهو : تغييب واضح لدول المنطقة العربية حمله كلا المشروعان الأوربي والأمريكي فنلاحظ وجود عبارات مثل "سنعرف ما يجب علينا عمله" ، "يجب أن يعمل الغرب بشكل مشترك" ، "وهذه عملية طويلة ويجب أن تأتي من الداخل" . والوقوف على هذه العبارات التي تضمنتها إستراتيجية الاتحاد الأوربي يوضح إن التغير سيتم عبر تحريك قوى الداخل التي عانت لحقب طويلة بسبب القمع من غياب الرؤية المستقبلية لإدارة الحكم :بمعنى سيقدمون النموذج جاهز لقوى التغير وهو نموذج عاجز عن تحقيق ما طالب به المتظاهرون. وهذا تأكيد واضح على تغييب الرؤية الخاصة بالوطن فهم يتوجهون للعمل في

([20]) جان ليكا ، " التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي : ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار وما يعتريه من شرعية ، محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات اخرى " ، جون ووتربي وآخرون ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين ، ط2 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000) ، ص 64 .

المنطقة انطلاقاً من مصالحها فينفون أهمية أهالي المنطقة ثم يقرون بضرورة تعاونهم انطلاقاً من إن المرء لا يستطيع أن يفرض الديمقراطية من الخارج فعملية التغيير طويلة وتأتي من الداخل عبر تعزيز القوى الديمقراطية بدعم خارجي ، ويلاحظ على هذا الطرح انه يتجاوز عقائد عاشت عليها السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من قبيل : مرجعية القانون الدولي ، واحترام سيادة الدولة . فقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 إلى ميلاد حقبة سياسية دولية جديدة سمتها الرئيسية الجنوح المتزايد نحو الاستخدام اللامحدود للوسائل العسكرية والضغوط ، وهذا ما نلاحظه بوضوح في موقف دول الاتحاد الأوربي من التغير في المنطقة العربية.[21]فدول الاتحاد الأوربي كانت من أول المبادرين لمباركة التغير في تونس ، والتدخل العسكري للناتو في ليبيا ، والتغير في مصر ومن أهم الأطراف الدولية الداعمة للمعارضة في سوريا .غير ان النهج الأوربي بالدعوة للتحديث كان أكثر وضوحا في سوريا : فقد راجعت مواقفها حيال الدعم المقدم للمعارضة ومع تنامي دور الحركات المتطرفة دعت لتوحيد الجهود الدولية الهادفة من اجل قمع هذه الحركات المتطرفة مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش). وباركة الدعوة لمؤتمر جنيف الثاني. وقد جاءت ردود الأفعال الدولية منذ اليوم الأول لبدء الاحتجاجات الشعبية في تونس تؤكد على تلك الرؤية السابقة الذكر فقد عبر ستيفان فول المفوض الأوروبي لشؤون توسيع العضوية وسياسة الجوار الأوروبي على هامش مؤتمر بروكسل عن "رغبة الاتحاد الأوروبي في تطبيق حقيقي للديمقراطية في المنطقة العربية ورؤية واقع جديد لحرية الرأي واستئصال الفساد وتكريس حكم القانون" [22], بهذا تعد هذه الرؤية هي الأساس في التصور الأوروبي للوضع الذي يتمنون أن تصل إليه الأوضاع في مخرجاتها بمنطقة بلدان جنوب المتوسط في سبيل تحقيق العدالة والديمقراطية التي تعد منطلقاً من أجل الانتقال إلى المنزلة المتقدمة من الشراكة التي تنص عليها الاتفاقيات الاورومتوسطية الثنائية بعدها سقف العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط. في (29) كانون الثاني أطلق وزير الخارجية السويدي وصف " تسونامي الديمقراطية" على ما يحدث في مصر, ورأى أن المخرج الوحيد يتمثل بإصلاحات اقتصادية مستدامة أي التكامل ثم الانفتاح, وانتخابات

---

(21) عماد فوزي شعيبي ، " نقد أسطورة الديمقراطية : من دولة الإكراه إلى دولة الديمقراطية " ، العدد(2) ، المجلد(3) ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، آذار 2002) ، ص208 .

(22) شريف مرتضى ، الأفاق المستقبلية للثورة المصرية المنحرفة عن مسارها ، المجلة المصرية للدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، العدد 47791 ،ابريل/ نيسان 4/2 / 2012 ، ص 57 .

رئاسية ديمقراطية تجري لاحقاً خلال العام الحالي, كما عبر في (4) شباط كل من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون, والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل, ورئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو عن قلقهم إزاء ما آلت إليه الأمور في مصر ودعوا إلى إيقاف العنف, كما دعوا إلى احترام الحريات والحق في التجمع وشددوا على التحول نحو الديمقراطية، ودعا رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي "إلى إنهاء العنف في مصر وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومن فرضت عليهم الإقامة الجبرية لأسباب سياسية ومنهم شخصيات سياسية, وبدء عملية الإصلاح الضرورية" , كما صرحت وزيرة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون أن " الاستخدام المتواصل للقوة ضد المتظاهرين أمر مقلق للغاية" . حافظ الاتحاد الأوروبي على موقف متوازن بشان التطورات التي تجري في مصر وقد أشار في جميع تصريحاته إلى فكرة سيادة الدولة ممثلة بأجهزتها الرسمية وعدم التعدي عليها فصرحت الناطقة باسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون في (22) شباط " أن جميع تصريحاتنا كانت واضحة, وتقول بأن الأمر متروك لمصر وللمصريين, وعليهم السير معاً إلى الأمام, ومن الضروري جداً أن تسير مساعيهم بشكل يعزز شعور الشعب بالثقة من أن هناك خطة متبعة" في إشارة منها لمطالبة نظام مبارك بأهمية تحقيق انجازات تتعلق بالديمقراطية وسيادة أجواء الحرية وتحقيق الإصلاح الاقتصادي مع الحفاظ على النظام كأمر واقع وقائم دون المطالبة صراحة بإنهاء نظام مبارك واعتزاله السلطة وهنا تظهر ازدواجية المعايير في التعامل مع الثورات العربية والذي سنلاحظه فيما بعد من موقف الاتحاد الأوروبي المطالب منذ اليوم الأول لبدء العنف في ليبيا النظام الليبي بالرحيل وترك الأمر للشعب الليبي ليقرر مصيره والذي ترجم فيما بعد لتدخل عسكري من قبل قوات حلف الناتو في هذا البلد[23], بعكس الموقف مع مصر ونظام مبارك فقد حافظ الاتحاد الأوروبي طيلة حقبة الثورة المصرية على الوقوف في مسافة واحده ولدى جميع الأطراف المصرية مع انحياز مبطن للنظام, وربما كانت السياسة الخارجية الأوروبية تدعم نظام مبارك في قمع المحتجين بصفته الحليف الأكبر للسياسات الأوروبية والأمريكية مع الإشارة إلى دور إسرائيل في دفع جميع الأطراف الدولية بتوجسها وريبتها من أن رحيل مبارك من شانه أن يؤدي إلى تأجيج الصراع في منطقة الشرق الأوسط وليس أدل على تلك السياسة ما صرحت به

---

[23] اشرف محمد كشك ، حلف الناتو : من الشراكة الجديدة الى التدخل في الأزمات العربية ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، العدد 185 ، المجلد 46 ، يوليو 2011 ، ص 27 .

النائبة الفنلندية هايدي هاوتالا التي ترأس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي عندما اشتكت بشكل علني وصريح من أن موقف الإتحاد الأوروبي من مصر ما زال يقوم على سياسة الوضع الراهن, والتي أضافت منتقدة هذا الموقف بالقول" في الوقت الراهن لا زال موقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب الديمقراطية غير واضحاً كما أنه يصاب بالفزع دائماً من المطالب الصريحة" إذ أشارت النائبة الفنلندية إلى أن " الاتحاد الأوروبي ما زال يعتقد أن الاستقرار يجب أن يكون على حساب حقوق الإنسان والديمقراطية"_ أصدر مكتب رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بياناً مشتركاً دعوا فيه إلى " إجراء عملية تغيير من خلال حكومة واسعة التمثيل وبانتخابات حرة وأن يتعامل مع الأحداث الحالية باعتدال, والدعوة لتجنب العنف ضد المدنيين العزل مهما كلف الأمر, ودعوة المتظاهرين إلى أن يمارسوا حقهم سلمياً وضرورة تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وعد بها الرئيس مبارك بالكامل وبسرعة وان تستجيب لتطلعات الشعب المصري".[24]

أما بالنسبة للموقف من التغير في ليبيا فقد اخذ موقف الاتحاد الأوربي طابعا متشددا عبر قرار مجلس الأمن 1970 و1973 والذي سمح بتطوير إستراتيجية عسكرية تجاه ليبيا,والذي لعبت فيه فرنسا دورا أساس، إما الدور الألماني جاء رافضاً للتدخل الأجنبي الذي كانت تقوده فرنسا من اجل تتخذ لنفسها موقعاً إقليميا يقود أوروبا فيما بعد لرسم سياسات أوروبية تنطلق من التطلعات الفرنسية نحو قيادة أوروبا في إطار الشراكة المتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط .

وهذا الموقف نجده قد تجسد حيال الأزمة السورية إذ أدانت وزيرة الخارجية الأوروبية كاثرين آشتون بأشد العبارات ما وصفته (القمع الوحشي) في سوريا وذلك خلال لقائها وفداً من المعارضة السورية, وكررت المسؤولة الأوروبية أمام الوفد قلقها الشديد حيال تدهور الوضع في سوريا, وشددت على دعم الاتحاد الأوروبي الثابت للشعب السوري ودانت بأشد العبارات انتهاكات حقوق الإنسان بحسب البيان .أي إن الاتحاد الأوربي يتبنى الضغط الشديد على النظام السوري في محاولة لإنهاء حكم الرئيس بشار الأسد, ولعل ما يحدث حالياً من تدويل للازمة السورية يشير إلى تباين مواقف الاتحاد الأوربي حيال التغير ففي مصر يدعو للتغير مع

---

(24) وحيد عبد المجيد ،نهاية الاهانة : ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 184 ، المجلد 46 ، ابريل 2011 ، ص 65 .

المحافظة على النظام وتوسيع نطاق الحريات تمهيدا للتغير، وفي ليبيا يدعو إلى تدمير النظام وإحلال أخر وفي سوريا كذلك يصل الأمر إلى حد تقديم الدعم المادي واللوجستي للفصائل المقاومة لنظام الأسد.إن الملاحظ على الموقف الأوربي من التغير في المنطقة العربية انه يطبق نظريته حول التكامل ثم الانفتاح بانتقائية مع دول التغير إذ نجد تطبيق واضح لهذه النظرية حيال مصر ،على غير ما طبق في ليبيا وعلى غير ما كان موقفها مع تونس والأزمة السورية. فدول الاتحاد الأوربي مستعدة إن يكون موقفها عدائي ويدمر هيكل النظام الحاكم كما هو الحال في ليبيا والاتحاد الأوربي يقترب في ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية في الطرح.غير ان هذا الطرح يبتعد عن المشروع الأمريكي ليعود إلى أسسه الفكرية في الانفتاح والتكامل مع التجربة التونسية ورغبة دول الاتحاد الأوربي في التكامل مع حليف مهم مثل تونس بغض النظر عن التوجه الفكري لمن يملك السلطة هل هو إسلامي أم علماني؟ وهنا تتدخل حجم المصالح تونس نجد دول الاتحاد الأوربي تدعو إلى التهدئة وفي ليبيا تدعم قوى المعارضة التي أسقطت القذافي وذلك في سبيل إضعاف الدور الليبي في إفريقيا والنجاح بإدماجها بشكل كامل ضمن مشروع الاورو- متوسطية ،وفي مصر أيضا دعت دول الاتحاد الأوربي إلى التهدئة والحل السلمي وحل المشكلات الاقتصادية لضمان التحول الديمقراطي السلمي،لان مصر أهم حلفائها على المتوسط ، على عكس ما نجده في الأزمة السورية إذ تنافس دول الاتحاد الأوربي روسيا الاتحادية على حليفها الوحيد في المتوسط عبر إسقاط النظام وتدمير هياكل الحكم في واستنبات نظام جديد وسيلتها في ذلك دعم قوى المعارضة التي فشلت بتحقيق هدفها لذا اضطرت مجبرة القبول بمبداء الحوار في جنيف 2.

خامسا: الموقف الروسي من التغير

يأتي الموقف الروسي من حرصها على استمرار روابطها مع المنطقة العربية، وتنمية التعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإستراتيجية. لذلك، تميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها في شكل علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف

العربية. وبقدر قراءتها السليمة والمبكرة للتغيرات في المنطقة، سيكون نجاح السياسة الروسية في تجاوز التحديات التي تفرضها، واستغلال الفرص المتاحة، لإعادة صياغة وترتيب علاقاتها مع الدول العربية والحفاظ علي وجودها في هذه المنطقة الحيوية. لذلك ركزت روسيا على أن تكون مواقفها من التغير في الدول العربية وفق مرتكزات السياسة الروسية في المجال الزمني للتغير، وقد بنت هذا الموقف على أساس معطيات الاحتياجات الروسية والواقع الزمني في المنطقة العربية والمجال الشرق أوسطي[25] .

ومن أبرز هذه المعطيات، الاحتياجات الروسية بجوانبها المتعددة: السياسية ـ الاقتصادية والإستراتيجية، مثل الحصول على موطئ قدم لها في منابع الطاقة الرئيسية بالخليج العربي وشمال أفريقيا، وكذلك الوصول بأساطيلها إلى المياه الدافئة، وضمان مصالحها التجارية والسياسية ذات الصلة، ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تتمحور السياسة الروسية حيال الدول العربية، لاسيما دول الخليج ، ويلي ذلك. قطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية– الروسية في المستقبل والدعامة الأساسية لها[26]. فروسيا تنظر إلى دول الخليج، لاسيما العربية السعودية، كحليف لها في سوق الطاقة العالمية، وليس منافسة لها، ويتم التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية في مجال الطاقة في إطار محورين أساسيين:

أولهما الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدني لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب.

ثانيهما الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي والإقبال الشديد من جانب شركات النفط الروسية على الاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية، من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. وهناك العديد من المشروعات الخاصة بالتنقيب ومشاريع البتروكيمياوية التي تعد روسيا من اكبر منتجيها عبر شركاتها الخمسة عشر العاملة في مجال

([25]) عبد الزهرة الركابي ، روسيا ومبدأ النفوذ الاستراتيجي ، مقال منشور في موقع مجلة السياسة الدولية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي : http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

([26]) ناصر زيدان :دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين ،ط1، الدار العربية للعلوم ، بيروت،2013،ص 112.

البترول والتي بدأت بالفعل بتنفيذ مشاريع مشتركة مع عدد من الدول العربية مثل: السعودية، ومصر، والجزائر، والسودان، وسوريا، وليبيا[27].

أما على الصعيد الاقتصادي، تمثل المنطقة العربية سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية ، مثل الالآت والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب. وفي عام 2006، بلغ التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية "5.5" مليار دولار. وتأتي مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة، وعادة ما يميل الميزان التجاري لصالح روسيا بفارق كبير جدا.[28]

في حين في الجانب الاستراتيجي، تسعي روسيا إلي تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة، ليس انطلاقا من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية للمحافظة على الحلفاء في المنطقة، لاسيما سوريا والجزائر وليبيا واليمن، ولكن من خلال فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي والعراق، والتي تعد سوقا تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية. وتتعاظم المصالح الإستراتيجية الروسية في الحالة السورية، بالنظر إلي الأهمية الإستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، والتي تعد قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط. وهنا تظهر أهمية حلفاء روسيا في المنطقة العربية ، دون إغفال أهمية الموانئ والمعابر المائية التركية ، على اعتبار أنها المنفذ الوحيد لروسيا وأوكرانيا والبلاد السلافية في شرق وشمال شرق أوروبا على المياه الدافئة في البحر الأسود ومن ورائه البحر المتوسط. في هذا الإطار، ترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية، هي: **الطاقة النفط ، الغاز ـــ التعاون التقني في المجالات الصناعية والتنمويةـــ التعاون العسكري**. فضلاً عن ذلك عشرات المشروعات المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتما إما بالإلغاء أو التأجيل، نتيجة موجة عدم الاستقرار التي تجتاح الدول العربية. وعلي ضوء التداعيات السلبية المتوقعة لموجة التغير على المصالح الروسية، أكدت روسيا أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط، لأن أية حالة عدم استقرار في المنطقة تضر إضرارا مباشرا بمصالح روسيا . فضلاً عن ذلك مرتكز قانوني تحركت من خلاله روسيا في

---

(27) نورهان الشيخ،مصالح ثابتة ومعطيات جديدة السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام،الموقع الالكتروني،23 كانون الاول2013.

(28) نفس المصدر السابق.

العصر الحديث واثر في موقفها حيال التغير في المنطقة العربية ، وظهر هذا المرتكز بالأساس في ملف مكافحة ما يُعرف بالإرهاب الدولي، والاهتمام الروسي السياسي والقانوني بهذه المسألة يُعد سابقًا على الاهتمام الأميركي؛ إذ يعود ذلك إلى التسعينيات الماضية، عندما تفاعلت أزمة الشيشان الأولى والثانية"[29].هذه المدركات تحكمت بالموقف الروسي وجعلته أمام تحدي كبير إذ إن التغيرات التي تمر بها المنطقة العربية ستجعلها تعيد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتما في السياسة الروسية وتحالفاتها. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوي والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغير السريع والجذري الذي تمر به، والذي سيغير دون شك من حسابات روسيا ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي. ويعد هذا التغير في حد ذاته تحديا مهما يواجه السياسة الروسية.ويتطلب استجابة ترتقي للتحدي الذي تواجهه روسيا. فهناك رأي يذهب إلى القول إن الموقف الروسي حيال التغير العربي شكّل صدمة لكثير من الشعوب العربية حين اصطفت روسيا إلى جانب النظم العربية رافضة للتغير. غير انه مع تصاعد الأحداث، اضطُرَّت روسيا إلى تغيير مواقفها تكتيكيًا لصالح نهج آخر أكثر مرونة – يجمع بين الشيء ونقيضه– تؤكد فيه روسيا حرصها على "استقرار" الأنظمة العربية، لكنها "ترحب" بالتعاون مع قوى المعارضة الداعية للتغير.غير إن الإدراك الروسي يذهب إلى القول : أنه إذا لم يكن التغير في البلدان العربية مؤامرة أميركية فإنها على الأقل قد انطلقت على صهوة الجواد الأميركي الجديد المتمثل بمواقع الإنترنت التي أسهمت في نجاح عمليات التغير تلك.التي أدت إلى تنامي ظاهرة (الإسلام السياسي) ذو (أصولية) تصنع بيئة اجتماعية واقتصادية تفرخ "الإرهابيين" إلى تخومها في القوقاز وآسيا الوسطى. فروسيا تأخذ بعين الاعتبار الوزن الديمغرافي والاقتصادي والثقافي لمسلمي روسيا الذين يمثلون نحو "17%" من إجمالي السكان.[30] فالتغير إذا من وجهة نظر الروس تطبيق لمشروع الفوضى الخلاقة، ويستهدف تنفيذ خطط الشرق الأوسط الجديد التي اعتمدتها إدارة بوش في بداية الألفية الثالثة. فيما حذر قادة سياسيون روس من مخاطر وصول الإسلاميين المتشددين للسلطة أو تقسيم بلدان التغير إلى دويلات ليس لها بديل سوى الخضوع للإرادة الغربية.في حين إن روسيا ترى السبيل الوحيد لإحداث تغييرات لصالح شعوب المنطقة يبدأ بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية، تتيح المجال لانتقال السلطة

---

[29] مازن عباس،ثورات الربيع العربي والدور الروسي وبحث البعض عن وساطة موسكو،الموقع الالكتروني لأنباء موسكو،22شباط 2013.

[30] عبد الزهرة الركابي مصدر سبق ذكره .

بشكل سلمي عبر الحوار والانتخابات. بمعنى هي تقترب كثيرا من المشروع الأوربي الإصلاح أولا ثم الانفتاح ثانيا.ومع ذلك لايمكن إنكار الإرباك الذي شاب الموقف الروسي حيال التغير في البلدان العربية يحمل في ثناياه حالة معادية للاحتجاجات الشعبية عبرت عنها النخب السياسية الروسية في تصريحاتها، ومن خلال صياغات متعددة. وإذا كان التغير في مصر أوفر حظا من بين بقية البلدان في حصولها على تأييد روسي غامض وغير محدد المعالم، ولم يترجم لإجراءات تنم عن الرغبة في دعم إرهاصات المطامح الشعبية التي تتبلور عبر مسار التغير الشعبي، فإن التغير في بلدان أخرى منها ليبيا وسوريا واليمن، اصطدمت بالإصرار الروسي على ضرورة انصياع شعوب هذه البلدان لحكامها، نظير بعض الإصلاحات والمكاسب السياسية التي حصلت عليها شعوب شرق آسيا على سبيل المثال منذ نصف قرن. ولا يمكن إنكار إن الروس لم يمارسوا نفس الدور الذي مارسته الدول الغربية، التي دعمت واستخدمت الحكام الديكتاتوريين في بلدان الربيع العربي، وتشابكت مصالحها مع هؤلاء الحكام بشكل عضوي. فأصبحت هذه الدول طرفا غير مباشر في الصراع الدائر. لذا غالبا ما تهتم قوى الحراك الشعبي بمواقف الدول الغربية التي تشكل مصدر الدعم الرئيسي لخصومها من قيادات أنظمة الحكم الديكتاتورية. لأن قرار هذه الدول بسحب دعمها يؤدي لانهيار هؤلاء الحكام، كما حدث في مصر فبراير عام 2011.([31])

وإذا كان أن انعدام النفوذ الروسي في بلدان التغير العربي لا يؤهلها للقيام بأي فعل مؤثر على المستوي السياسي الداخلي، لكن روسيا قادرة على أن تلعب دور العامل المعطل على المستوي الدولي، إذا تم تدويل هذه الأزمات، وإدخال المنظمات الدولية كطرف في تسويتها. وقد لمسنا بشكل مباشر ذلك في ملف الأزمة السورية، الذي قدمت فيه روسيا نفسها كمدافع عن سياسات نظام الأسد في الساحة الدولية، لعدم قدرتها على التأثير على النخبة الحاكمة في سوريا.

واستطاعت أن تلعب دور المعطل لعملية تصفية نظام الأسد دوليا، بسبب نفوذها داخل المنظمات الدولية.وأهمية سوريا بالنسبة لروسيا كحليف والخشية من خسارة هذا الحليف الذي إذا سقط سيخلفه في السلطة الإسلام السياسي ذو الطابع الأصولي الذي يقاتل نظام الأسد. لذلك تصر روسيا على أن يكون الحل ذو طابع سلمي يفضي لانتخابات تعددية.

---

(31) جيهان الحديدي ، المؤتمر السنوي للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية : خرائط إستراتيجية جديدة ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، العدد 185 ، المجلد 46 ، يوليو 2011 ، ص 175 .

ومن أبرز الملفات التي أثارت مناقشة جدوى الوساطة الدولية بشكل عام، والروسية بشكل خاص، كانت زيارة وفد المعارضة البحرينية إلى روسيا برئاسة أمين عام جمعية الوفاق علي سلمان، الذي استهدف منها أن تتفهم الحكومة الروسية مطالب شعب البحرين، وتسهم كما تفعل الكثير من الدول في المجتمع الدولي بمطالبة النظام البحريني بالحوار الحقيقي للوصول إلى حل. وقد تكون أهداف المعارضة البحرينية مشروعة، لكنها بالتأكيد لن تحقق أكثر من "استعراض إعلامي" يستفيد منه الجانبان. وذلك ليس بسبب اتهام البعض بسيطرة المنطق الطائفي على المعارضة البحرينية وأسلوبها في إدارة الصراع السياسي، وإنما لأن قضية البحرين لم يتم تدويلها ، وبالتالي لا يمكن أن تصبح روسيا لاعبا ضمن الأطراف المؤثرة في دائرة الأزمة البحرينية.

خلافا لما حدث في معالجة الأزمة السورية والليبية، حيث اضطرت أطراف الصراع لتدويل الأزمة، ليس لحلها بل لكسب الوقت والحصول على تعاطف اكبر من المجتمع الدولي ودعم اكبر من الدول التي مارست دور الوكيل الإقليمي مثل قطر، وبالفعل هذا ما تحقق في الأزمة السورية ومن قبلها الأزمة الليبية في مجلس الأمن، وبصرف النظر عن شرعية أو صحة الإجراءات التي اتخذت في التعامل مع الأزمة الليبية، لم يكن ممكنا تجاهل ما يحدث في سوريا أو في ليبيا، وعده أنه عمل من أعمال السيادية.[32] تحاول روسيا التأكيد على إن مواقفها من التغير في البلاد العربية لاتحركها المصالح بل حرص على ألا تستغل من قبل الغرب لفرض حضوره في المنطقة،على حساب إلغاء الوجود الروسي وهذا في حد ذاته يشكل مصلحة امن قومي بالنسبة لروسيا. وهذا الأمر يظهر بوضوح في مجلس الأمن الدولي عندما تحول الدول الغربية تبني قرار يقضي بتشديد العقوبات على سوريا، لا زالت روسيا تلوح بالفيتو ضد أي قرار ضد سوريا وهذا الموقف الروسي تحاول تبريره روسيا بالقول: "إذا كانت التغييرات التي تشهدها الدول العربية أسبابها ومحركها داخلي، عندها يمكن لروسيا أن تؤيدها وتقدم لها الدعم لمساعدتها على تحقيق التقدم الاجتماعي والسياسي في الدول العربية لكن روسيا تحتاط وتتوخى الحذر عندما يكون هناك تدخل أجنبي يريد استغلال المشاكلات الداخلية في أي دولة عربية لتحقيق مصالحها الذاتية"، وفي هذا إشارة إلى تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا. فقد كان هناك نوع من مفاجأة إستراتيجية كبرى لروسيا وارتباك". ويوضح بأن روسيا وجدت نفسها محرجة حينما

---

(32) زياد عقيل ، عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 184 ، المجلد 46 ، ابريل 2011 ، ص 70 – 73 .

أعلن القذافي عن خططه بمهاجمة بنغازي ما دفعها في مجلس الأمن إلى تمرير القرار 1973 الذي سمح بتدخل حلف الناتو في ليبيا لذلك "هناك مخاوف من أن يتكرر السيناريو في سوريا وبالتالي تواجد حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط من شأنه أن يشكل خطرا ليس فقط على المصالح الروسية في المنطقة بل أيضا على مصالح شعوب المنطقة." [33]

استنتاج أخير: هناك اعتراف واضح من قبل الروس بأن لروسيا مصالح اقتصادية كبيرة في سوريا وليبيا، وان موقف روسيا حيال الأزمة السورية ليس دعما لنظام الأسد بقدر ما هو "التزام بالقانون الدولي،حين يطالب الرئيس الأمريكي نظيره السوري بشار الأسد بالتنحي، من أعطاه الحق في طلب تغيير رئيس آخر في دولة أخرى مستقلة؟".وهذا الأمر يثير حفيظة روسية خاصة في إطار سعيها لتغير النظام الدولي لذا نجد أن روسيا وجهت لسوريا منذ بداية اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا "خطابا واضحا بوقف كل أنواع العنف ضد المتظاهرين". املتاً أيضا في ألاّ يستخدم المتظاهرون أنفسهم العنف ضد السلطة السورية." إن الفرق بين الولايات المتحدة وروسيا هو إن الأولى تطالب بالتغير وإسقاط الأنظمة ، والثانية تدعو إلى المصالحة والتغير السياسي.

سادسا: المشروع العربي للإصلاح

يرتبط البحث في طرح المشروع العربي للإصلاح الديمقراطي بسؤال أساسي مفاده : لماذا الإصرار على الإصلاح الديمقراطي في هذا الوقت بالذات ؟ هل ادركت الأنظمة العربية فجأة انه بحاجة إلى إصلاح ديمقراطي ؟ خاصة وان اغلب الدول العربية قد نالت استقلالها وشكل حكوماتها الوطنية منذ خمسينات القرن العشرين . أم إن الشعوب العربية أدركت أهمية الإصلاح الديمقراطي في هذا الوقت بالذات ولماذا في هذا الوقت وإذا افترضنا جدلاً إن الإدراك كان موجود لدى الشعوب العربية فما هي المتغيرات التي أتاحت حرية الحركة في هذا التوقيت؟

(33) ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره،ص145.

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تكون في ثلاثة محاور أساسية مرتبطة ببعضها:[34]

الخبرة العربية تشير إلى إن الحماية لأي انجاز وحدوي واجتماعي هي في تنظيم الجماهير . وان الانجاز الذي تحققه وتحميه السلطة الحاكمة في غياب المشاركة الشعبية ، يمكن لسلطة أخرى مغايرة أن توقفه وتفرغه من محتواه .وهذا يمثل الجدلية الأولى التي صاغتها الجماهير العربية.

تعود النظم العربية على استخدام العنف في مواجهة مخالفيها في الرأي بدلاً من اللجوء للحل السياسي في الوقت الذي لم تقدم فيه هذه النظم لمواطنيها لا التنمية الاقتصادية ولا الوحدة العربية ، وكذلك أسقطت حجة إن تعليق الحقوق والحريات هو الثمن الذي يجب أن يدفع لتحقيق التحول الاجتماعي أو التنمية الاقتصادية أو الوحدة العربية [35].وهذا ولد الجدلية الثانية التي حركة الشعوب العربية للتغير وتوظيف الإدراك بأهمية الإدراك خاصة بعد احتلال العراق ومعاناة الشعب العراقي ،التي لم يرغب أيا من الشعوب العربية المرور بها.

تردي الوضع العربي إزاء الأخطار الخارجية وبالذات (إسرائيل) وغياب المبادرة العربية أدى إلى أن تأخذ أطراف خارجية زمام المبادرة لتقديم مشاريع جاهزة للوطن العربي مثل الشرق أوسطية ، والشرق الأوسط الكبير . والتدخل الدولي في الشأن العربي.[36]

هذه الجدليات الثلاثة دفعت بالدول العربية إلى توسيع هامش الحريات التي استغلتها الجماهير العربية لتوظيفها على شكل حشود ضخمة نجحت بإسقاط الأنظمة التسلطية ، لتعبر عن رغبة بمشروع وطني دون أن تحدد ملامحه أو ثوابت الحكم فيه والسبب في ذلك يرجع في جانب كبير منه إلى الدور الأمريكي الداعم للأنظمة التسلطية التي أسهمت بقمع النخب الفكرية القادرة على صياغة مشاريع وطنية لتأتي بجيل من الأفكار وليدة الهندسة الوراثية التي برعت الولايات

([34]) انظر : علي الدين هلال ، " الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر " ، في علي الدين هلال وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 11 - 12 .

([35]) كمال المنوفي ، " الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي " ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(80) ، 1985) ، ص69 .

([36]) عبد الحسين شعبان ، جامعة الدول العربية والمجتمع العربي ، " الإصلاح والنبرة الخافتة مقاربات في السيادة والشراكة والبعد الإنساني " ، ط1 ، (القاهرة : مركز المحروسة ، 2004) ، ص ص 62 - 70 .

المتحدة بها لتقنع شعوب التغير بان الديمقراطية يمكن استنباتها عبر معالجتها وراثيا لتنتج نموذج جاهز قابل للاستنبات شبيه إلى حد ما بالأنظمة التي تم إسقاطها وحاملا لمفاهيم المشروع الأمريكي للإصلاح بين جنباته ، ورافضةً لمشاريع الإصلاح الخارجي مبررة هذا الرفض بعدة أسباب أهمها :[37]

1. إن الإصلاح الديمقراطي المستورد من الخارج لا يناسب واقعنا ويقفز فوق عاداتنا وتقاليدنا ، وتراثنا .
2. إن الغاية من المبادرات الإصلاحية الخارجية تحقيق أهداف ترتبط بمصالح الجهة التي تقدم المبادرة .
3. الدول وليس الحكومات هي أدرى بما تريده شعوبها .

على أساس هذا الرفض تقدم مشروع الإصلاح العربي في إطار جامعة الدول العربية وهذا المشروع يحمل عدة مضامين تشكل جوهره ، أهمها :[38]

إن هذا المشروع يتسم بالشمول والعمومية ؛ بالشمول لأنه ينطوي على خطة إصلاح تشمل الجانب السياسي والاقتصادي ولاجتماعي والثقافي ، وآليات المتابعة مع المجتمع المدني ، أما كونه يتصف بالعمومية فهو يشمل جميع الدول العربية مع الاعتراف لكل دولة بخصوصيتها

([37]) جين شارب ، من الديكتاتورية الى الديمقراطية ، ط1 ، تعريب خالد دار عمر ، تقديم رضوان زيادة ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2009 ، ص 48 .

([38]) راجع كل من :

1. عبد الحسين شعبان ، جامعة الدول العربية والمجتمع العربي ، " الإصلاح والنبرة الخافتة مقاربات في السيادة والشراكة والبعد الانساني " ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 62 - 70 .
2. نص وثيقة الإسكندرية للإصلاح العربي Www.Yahoo.Com
3. بسام الخوري ، مصدر سبق ذكره
4. عبدالاله بلقزيز ، " الاصلاح السياسي في الوطن العربي " ، مصدر سبق ذكره ، ص90 .

واختيار الآليات المناسبة التي تراها لتطبيق الإصلاح ، ويركز الجانب السياسي فيه الذي يمثل جوهر الإصلاح الديمقراطي على: [39]

- الإصلاح الدستوري والتشريعي بما إن الدستور هو أساس قوانين الدولة فلا يجوز أن تتناقض موارده مع النظام السياسي الذي ينشده المجتمع ، وان تتوافق بنود الدستور مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .
- إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية بطريقة تضمن الأداء الديمقراطي لها سواء أكانت مؤسسات الدولة أم المجتمع المدني .
- إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض الدول العربية .
- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار دستوري .
- إطلاق حرية الإعلام والصحافة .

2. يختص هذا المشروع الإصلاحي بالدول العربية حصراً ولا يشمل دول الجوار الجغرافي أما بخصوص وجود (إسرائيل) على الأراضي العربية المحتلة ، فإن المشروع يقبل بوجود حل سلمي وتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، أي يعمل بما هو ممكن .
3. يأتي هذا المشروع الإصلاحي ليعبر عن (الرغبة العربية للحكام) في الإصلاح فهو يقر بان هناك مؤشرات ايجابية على تنامي الأداء الديمقراطي لبعض الدولة العربية كالمغرب العربي. لذلك يأتي هذا المشروع معبراً عن الرغبة في تنمية هذه المؤشرات واحتواء الضغوط الدولية.

([39]) برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003 ، الأردن ، ص ص 151 - 153 .

4. يعبر مشروع الإصلاح العربي عن الاستجابة لمطلب جماعي من خلال مشروع سياسي جماعي ، لا من خلال مبادرات مستقلة على صعيد كل دولة عربية ، مثلما تجد المدخل إلى ذلك هو إصلاح جامعة الدول العربية من أجل تفعيل دورها السياسي .

وتحقيق مضامين هذا المشروع الإصلاحي تأتي عبر عدة آليات :[40]

- تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الشعبي للانتقال للديمقراطية .
- إعلان حالة الديمقراطية بكل بلد عربي من خلال تقييمها وفق مسطرة قياسية تتضمن معايير قابلة للقياس تعكس حقيقة مستوى الديمقراطية في كل دولة .
- دعم المحاولات السياسية السلمية في كل بلد الرامية إلى بدء مسيرة الديمقراطية أو إلى توسيع نطاقها المعمول به .
- التنسيق مع المنظمة الحرة الداعية إلى الديمقراطية أو أحد عناصرها مثل منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الشفافية ومحاربة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني .

إن استقرار مضامين المشروع العربي والبحث في أهدافه وآليات تطبيقه يمكن إن ترد عليها عدة تحفظات أهمها :[41]

1. مشروع الإصلاح العربي جاء من الأعلى أي إن زمام المبادرة في يد السلطة تطورها أو تقلصها متى شاءت ، وهذا الأمر يعكس حقيقة جوهرية وهي : انه على الرغم من نمو مؤشرات الأداء الديمقراطي في بعض الدول العربية ، فإنها لازالت دون مستوى الطموح ولازال أداء مؤسسات المجتمع المدني لم يرتق الى

([40]) إسماعيل الشطي ، " خطوط عامة لمقترح الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح " ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(304) ، 2004) ، ص ص 104 - 105 .

([41]) راجع كل من :

- عبد الإله بلقزيز ،" الإصلاح السياسي في الوطن العربي " ،مصدر سبق ذكره، ص 91 .
- عبد الحسين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 25 - 29

مستوى الفاعلية . فالسلطات العربية أفرغت مؤسسات المجتمع المدني من محتواها وامتلكت زمام المبادرة .

2. كون المشروع العربي مقدم من السلطات فإن هذا الأمر يثير مخاوف الشارع العربي ، وبالتالي التشكيك في مصداقية الطرح ، لأن الشارع العربي اختبر مصداقية السلطات وعانى زيفها . أي أن الإصلاح دعوى زائفة هدفها الهرب من الضغط الخارجي الذي يمارس عليها بكثافة . وحتى إذا ما أجبرت النظم العربية على إجراء إصلاحات سياسية ، فإنها لن تكون إصلاحات عميقة وجوهرية بل تحسينات تلمع بها صورة النظام ، فالنظم العربية تعودت طويلاً على الخداع والتحايل على المطالب واحتواءها بالتدريج وشكل ذلك ثقافة سياسية عامة عاشت عليها النخب العربية طويلاً . فمن ترحيل المطالب إلى إجراءات ترقيعية لامتصاص النقمة العامة ، إلى التردد في فتح الملفات الكبرى للإصلاح ترتسم سمات السياسة العربية تجاه مسألة الإصلاح الديمقراطي .

الخاتمة

لم تنتج الدول العربية الحد الأدنى الذي يفي بالحاجات الفعلية للإصلاح ،إذ اتخذت غالبية الدول العربية طريق (الإصلاح) وسيلة إلى الانصراف عن الإصلاح السياسي والتحلل من الالتزام بتحقيقه . وهذا بالفعل ما تحقق خاصة بعد احتلال العراق الذي اوجد فرصة لغالبية الدول العربية لتحقيق الإصلاح ،غير إن هذه الدول حولت الرغبة الحقيقية بالإصلاح لاستجابة لميل الأنظمة للبقاء في السلطة ، وهو ميل تغذيه معاينتها لما جرى في العراق ، وما شهدته تونس وليبيا إذ ترضى النخب الحاكمة التنازل للأجنبي عن مطالب سياسية تعرف مسبقاً أنها ستقيد حريتها في إدارة الدولة ، وترفض التجاوب مع مطالب الرأي العام المطالب بالإصلاح مع علم

الدول العربية أن مطالب رأيها العام أكثر تواضعاً ، ولا تؤدي بها إلى فقدان قرارها وان الاستجابة إليها تزيد من تمتعها بالشرعية السياسية . وهذا هو القصور في رؤية الدول العربية للإصلاح التي تعاملت معه على انه مبادرة من السلطة استجابةً لضغوط خارجية وليس مشروعاً شعبياً نابع من تفاعل السلطة مع الشعب .

إذاً نستنتج أن الخطر الحقيقي الذي يتهدد الدول العربية بعد فشل الأنظمة ،هو مشاريع الإصلاح الدولية التطبيقات الجاهزة .

التي فرضت على غالبية الدول العربية التجاوب معها للانتقال نحو حالة أفضل ، فالتغيير مطلوب ، وهناك فئات واسعة من الجماهير العربية لا تمانع إذا كان التغير مفروضاً من الخارج ، في حال فشل الطرق. السلمية المطالبة بإحداث التغيير السياسي عبر القناعات المتبادلة والتحاور بين القوى المجتمعية والسلطات السياسية وهو أمر يتطلب إدراك متبادل بين النخب الحاكمة والقوى المجتمعية لأهمية التغيير عبر الحوار البناء لتوحيد الصفوف والدفاع عن الوطن ضد الضغوط الخارجية .فالدفاع عن الوطن أصبح اليوم دفاع عن المواطنين وحقوقهم وليس الاصطفاف مع الأنظمة للدفاع عنها ضد الضغط الخارجي ، ثم ان الدفاع عن الوطن لا ينهض بأمره إلا مواطنون أحرار يملكون قرارهم بنفسهم .

إن المطالبة بالإصلاح تقع في صلب المعركة من اجل تنمية البلدان . وهذا الهدف لا يتحقق إلا في ظل أنظمة شرعية تكفل حقوق المواطنين وتحضى بدعمهم وتكتسب ثقتهم التي تشكك في المشاريع الإصلاحية المقدمة من قبل الحكومات بسبب خبرتها معهم . فالأنظمة الحاكمة في غالبية الدول العربية متفقة على البقاء في السلطة حتى وان كلف بقائهم زيادة التخلف. والخضوع في نهاية المطاف إلى المشاريع الدولية الجاهزة التي تعود بالدول إلى نقطة الصفر بالتأسيس للأنظمة الحاكمة والية الحكم الأمر الذي يجعل تكلفة التغير على الدول العربية باهظة التكاليف وترفع من حجم المكاسب للأطراف الدولية الداعمة لمشاريع التغير.

المصادر:

أولا: الكتب

1. ثامر كامل محمد ، آفاق إستراتيجية ، ط1 ، (عمان : مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، التاريخ بلا) .
2. جان ليكا ، " التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي : ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار وما يعتريه من شرعية ، محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى " ، جون ووتربي وآخرون ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين ، ط2 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000).
3. جين شارب ، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية ، ط1 ، تعريب خالد دار عمر ، تقديم رضوان زيادة ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ،2009.
4. شامل حبيب النجمي ، الإستراتيجية الامركية الجديدة في الشرق الأوسط بعد عام 2008 ، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2009.
5. د.عبد الحسين شعبان ، جامعة الدول العربية والمجتمع العربي ، " الإصلاح والنبرة الخافتة مقاربات في السيادة والشراكة والبعد الإنساني " ، ط1 ، (القاهرة : مركز المحروسة ، 2004).
6. محمد سامي ، الحرب الأمريكية على العراق : الغرق في دوامة العنف ،ط1 ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، 2010.
7. د.ناصر زيدان :دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين ،ط1، الدار العربية للعلوم ، بيروت،2013.
8. نعوم تشومسكي ، إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية ، ط2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998) .

ثانيا: الدوريات

1. أحمد الموصلي ، " جدليات الشورى والديمقراطية " ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، آذار 2001).

2. د.إسماعيل الشطي ، " خطوط عامة لمقترح الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح " ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(304) ، 2004).
3. د.اشرف محمد كشك ، حلف الناتو : من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، العدد 185 ، المجلد 46 ، يوليو 2011 .
4. تير كايا انايوف ، " إصلاح الأمم المتحدة بعض التغييرات الهيكلية المتعلقة بالديمقراطيات الدولية " ، مجلة دراسات سياسية ، (بغداد : بيت الحكمة ، العدد(7) ، السنة (3) ، 2001).
5. د.جيهان الحديدي ، المؤتمر السنوي للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية : خرائط إستراتيجية جديدة ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، العدد 185 ، المجلد 46 ، يوليو 2011.

6. د.خليل إبراهيم العزاوي وفؤاد عوني ، " النظام الاقتصادي الشرق أوسطي : الأهداف . السيناريو . التصورات " ، مجلة دراسات الشرق الأوسط ، (الجامعة المستنصرية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد(2) ، تشرين الثاني 1996) .

7. د.زياد عقيل ، عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 184 ، المجلد 46 ، ابريل 2011.

8. شريف مرتضى ، الأفاق المستقبلية للثورة المصرية المنحرفة عن مسارها ، المجلة المصرية للدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، العدد 47791 ،ابريل/ نيسان 4/2 / 2012.

9. عبد الإله بلقزيز ، " تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة " ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(203) ، 1996) .

10. انظر عبد الإله بلقزيز ، " الإصلاح السياسي في الوطن العربي " ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(304) ، 2004) .

11. عماد فوزي شعيبي ، " نقد أسطورة الديمقراطية : من دولة الإكراه إلى دولة الديمقراطية " ، العدد(2) ، المجلد(3) ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، آذار 2002).

12. د.كمال المنوفي ، " الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي " ، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد(80) ، 1985.

9. وحيد عبد المجيد ،نهاية الاهانة : ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 184 ، المجلد 46 ، ابريل 2011 .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ، الأردن .

ثالثا: مصادر الانترنيت

1. عبد الزهرة الركابي ، روسيا ومبدأ النفوذ الاستراتيجي ، مقال منشور في موقع مجلة السياسة الدولية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الأتي : http://www.siyassa.org.eg/NewsContent
2. مازن عباس،ثورات الربيع العربي والدور الروسي وبحث البعض عن وساطة موسكو،الموقع الالكتروني لإنباء موسكو،22شباط 2013.
3. نورهان الشيخ،مصالح ثابتة ومعطيات جديدة السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام،الموقع الالكتروني،23 كانون الاول2013.